57 / 2017

مشروع قـــانـــون

يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية وملحقاتها الخاصّة برخصة استكشاف المحروقات التي تعرف برخصة "دويرات"

فصل وحيد :

تمت الموافقة على الاتفاقية الخاصّة برخصة استكشاف المحروقات وملحقاتها التي تعرف برخصة "دويرات" الملحقة بهذا القانون والممضاة بتونس بتاريخ 01 مارس 2017 بين الدولة التونسية من جهة وشركة "مازارين أنرجي تونس ب.ف" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.

57 / 2017

مجلس نواب الشعب
الواردات
31 ماي 2017
رئاسة الجلسة العامة

57 / 2017

مجلس نواب الشعب
الواردات
2017 ماي 31
رمز الإدارة ..... / عدد

57 / 2017

شـــــرح الأسبـــــــاب

يندرج مشروع القانون المعروض في إطار تجسيم أحكام الدستور ولاسيما الفصل 13 منه والذي ينص على عرض الاتفاقيات المبرمة في شأن الثروات الطبيعية على مجلس نواب الشعب للموافقة عليها بقانون.

ويهدف مشروع القانون إلى المصادقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها الممضاة بتونس بتاريخ 01 مارس 2017 التي تضبط حقوق والتزامات شركة "مازارين أنرجي تونس ب.ف Mazarine Energy Tunisia BV" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (إيتاب) في إطار رخصة استكشاف المحروقات المسمّاة رخصة "دويرات" التي تقع بولاية تطاوين وتمسح 4240 كيلومترا مربّعا.

وتجدر الإشارة أنه تم إبرام تلك الاتفاقية في إطار احترام مبادئ الشفافية والمنافسة من خلال تطبيق ما ورد بلائحة الإجراءات التي اتخذتها الوزارة المكلفة بالطاقة ببادرة منها والتي صادقت عليها اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 72 المنعقدة بتاريخ 2 ماي 2003. وتضبط اللائحة المذكورة طريقة إيداع العروض الخاصة بمنح سندات المحروقات والمعطيات الفنية والمالية المستوجب الإدلاء بها من طرف المستثمرين وتركيبة اللجنة الفنية لفتح الظروف ورزنامة التئامها. وتم نشر اللائحة المذكورة مرفقة بخريطة القطع الشاغرة للمستثمرين وللعموم.

وتتمثل المرحلة الأولى حسب اللائحة المنصوص عليها في إيداع العروض بالإدارة العامة للمحروقات في ظروف مغلقة يقع فتحها بصفة دورية كل ثلاثة أشهر، تتم في مرحلة ثانية دراستها وتقييمها حسب المعايير المتعلقة بموقع الرخصة والقدرات الفنية والمالية للشركة الطالبة والالتزامات بالأشغال والمصاريف المقترحة وشكل ونسبة مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

وفي هذا الإطار تلقت الإدارة العامة للطاقة بتاريخ 7 أفريل 2016 (آخر أجل لقبول العروض يوم 30 أفريل 2016) عرضا وحيدا في ظرف مغلق يتعلق بمنح القطعة الشاغرة المسماة "دويرات" تم فتحه بتاريخ 22 جوان 2016 من طرف فريق عمل متكون من ممثلين عن الإدارة العامة للطاقة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تم عرضه على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 114 المنعقدة بتاريخ 18 أوت 2016 التي أبدت رأيها بالموافقة بناء على العناصر التالية:

- العرض مستوف الشروط الواردة بلائحة الإجراءات المشار إليها أعلاه،
- شركة "مازارين" تتوفر فيها القدرات الفنية والمالية خاصة وأنها متحصلة على حقوق والتزامات برخصة البحث "زعفران" أدت أشغال البحث عليها إلى العثور على اكتشاف "غريب" تم إسناده كامتياز استغلال،
- الإدارة لم تتلق سوى عرضا واحدا بشأن القطعة الشاغرة "دويرات" لأن هذه الأخيرة متواجدة بجزء من ولاية تطاوين ذو خاصيات جيولوجية صعبة وغير مستكشف بعد وبعيد عن حوض "غدامس" المتميز بمأمولية عالية.

وقد قدمت شركة "مازارين" مطلبا رسميا في الغرض بالاشتراك مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تم عرضه على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات خلال جلستها عدد 115 المنعقدة بتاريخ 8 نوفمبر 2016.

ويتضمن المطلب الشروط الفنية و المالية المضمنة بالجدول التالي:

المدة	الالتزامات بالأشغال	الاستثمارات
رخصة الإستكشاف المساحة المطلوبة: 4240 كم² المدّة: سنتان	القيام بدراسات جيولوجية وجيوفيزيائية إعادة معالجة المعطيات السيزمية الموجودة تسجيل 200 كم² من المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد	2.5 مليون دولار

في حالة تحويلها إلى رخصة بحث		
رخصة بحث المساحة المطلوبة: 4240 كم² المدّة: 5 سنوات	حفر بئرا استكشافية سيقع تحديد عمقها وهدفها لاحقا بالاتفاق مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	5 ملايين دولار
التجديد مدتان (4 سنوات لكل مدة) يتم خلال كل مدة تجديد	حفر بئرا استكشافية يتم تحديد عمقها وهدفها لاحقا بالاتفاق مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	5 ملايين دولار
شكل مشاركة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	عقد شراكة بين "إيتاب" وشركة "مازارين إنرجي" بنسبة 50 % لكل منهما	

وبناء على ما تقدم، أبدت اللجنة الاستشارية للمحروقات رأيها بالموافقة على المطلب المذكور وأوصت أن تتم الموافقة على الاتفاقية المذكورة وملحقاتها بمقتضى قانون تطبيقا لأحكام الفصل 13 من الدستور.

علما أنه تبعا للمصادقة على مشروع القانون، ستقوم الشركة المستثمرة بأعمال استكشافية وأشغال بحث هامة بالقطعة موضوع الاتفاقية ستمكن من مزيد تقييم مأمولية القطعة والمنطقة المحيطة بها من جهة وإنجاز استثمارات هامة من شأنها تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل.

وتم التوقيع على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث المذكورة في 01 مارس 2017.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.